وجعل ميزانية تلك الدول تتوقف كليا على عائدات البترول لكي يضمن لنفسه حرية الحركة من أجل ان يتمكن من اتخاذ عقوبات اقتصادية صارمة ضدها في أي لحظة يشاء » .

وفي مجال التأميم يقول : « لقد قامت الجزائر في شباط ١٩٧١ بتأميم ٥١٪ من استثمارات الشركات الاجنبية في اراضيها ، فارتفعت بذلك حصة الرأسمال الوطني في صناعة استخراج البترول في الجزائر الى ٨٠ ٪ . وقامت ليبيا في كانون الثاني ١٩٧١ بتأميم نصف استثمارات شركة برتش بتروليوم البريطانية في حقول «السرير». وقامت العراق في حزيران ١٩٧٢ بتأميم شركة بترول العراق وهي اكبر فرع من الفروع الداخلة في اتحاد البترول العالمي التي تعمل في العراق . وفي حزيران ١٩٧٣ قامت ليبيا بتأميم النصف الثاني من استثمارات الرأسمال الاجنبي في حقل «السرير» وهو ملك « بانكر هانت » الامريكية شريكة « بريتش بتروليوم » ثم صدر عن ليبيا في اول ايلول ١٩٧٣ مرسوم بشأن تأميم ٥١ ٪ من ممتلكات جميع شركات البترول الاجنبية العاملة في اراضي البلاد » .

ويقول الكاتب بأن حقول البترول التي تم تأميمها في البلاد العربية في العامين الاخيرين قادرة على ضخ حوالي ٢٠٠ مليون طن من البترول في العام . ويقول : « وقد زادت حصة القطاع العام للدول العربية في انتاج البترول الاجمالي في عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ الى ١٠ ٪ مقابل ٣ ٪ عام ١٩٧٠ » .

ويتحدث بعد ذلك عن الاجراءات الانتقامية التي واجهتها هذه الدول من قبل الاحتكارات الاستعمارية وتمثلت هذه الاجراءات بمنع استيراد الخمور من الجزائر وكان ذلك مصدرا أساسيا للعملة الصعبة في الجزائر ، وسحبت الخبراء من العراق ، وتهديد ليبيا بالمحكمة الدولية ، وغير ذلك من اجراءات انتقامية .

وحول اضطرار الاحتكارات الى التراجع يقول: « فكانت الاحتكارات النفطية في الجزائر تطالب بتعويض يتراوح ما بين ٣٠٠ ــ ٧٠٠ مليون دولار ثم اضطرت في نهاية الامر الى الاكتفاء بـ ١٠٠ مليون دولار، وكانت شركة بترول العراق في العراق تطالب بمبالغ أكبر بكثير الا انها ايضا اضطرت ان توافق تعويضا على خسائرها على قبول ١٥ مليون طن من البترول العراقي والذي تقدر قيمته النقدية بـ ٣٥٠ مليون دولار . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان الشركة اضطرت في الوقت نفسه الى سد ديونها السابقة للعراق بنفس المبلغ تقريبا نجد ان العراق لم تخسر شيئا من هذه العملية ، اما مقدار التعويضات في ليبيا فلم يحدد بعد نتيجة لموقف الاحتكارات الغربية المتعنت » .

ثم ينتقل الكاتب للحديث عن ضرورة توطيد التضامن بين الدول المنتجة للنفط وتشديد نضالها ضد الاحتكارات الغربية ، ويتحدث عن نشأة منظمة « اوبيك » ويأتي للقول بأنه اثر حرب حزيران ١٩٦٧ اثبتت بعض الدول العربية بأنه يمكن استخدام سلاح النفط ضد الدول المؤيدة بشكل سافر لاسرائيل . ويختتم مقالته بالتنويه لدور الاتحاد السوفياتي في دعم الدول العربية وتأييدها بقوة في وجه الاحتكارات ، ويذكر بأن السوفيات عقدوا عدة اتفاقيات مع العراق والجزائر لشراء كميات كبيرة من نفطهم ، ويقول بأن الاتحاد السوفياتي يقدم الدعم الفني الكبير في مجال استخراج النفط وتحضير الكوادر العلمية وغير ذلك .

وتحت عنوان « الاحتكارات النفطية ونفط العرب » بقلم « اروتونيان » ونشرته صحف موسكو واوردته وكالة نوفستي بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٤ يقول الكاتب : « وفي عام ١٩٦٠ وللمرة الاولى في تاريخ الصناعة النفطية ، تجاوز استخراج النفط مليار طن . وقد اقتضى الامر مرور قرن للوصول لهذه النتيجة . وبلغت الكمية المستخرجة في عام ١٩٦٠ مليار و٩١ مليون طن ، منها ٢١٨ مليون طن قد استخرجت من البلاد العربية أي ١٩،٨٪ من الانتاج العالمي للنفط أو ٢٣،٦٪ من الانتاج الاجمالي في العالم الرأسمالي . وفي عام ١٩٦٩ بلغ الانتاج العالمي للنفط ٢ مليار و ١٤٧ مليون طن . انتجت منها البلاد العربية ٦٦٣،٣ مليون طن أي بنسبة ٣٠،٩٪ من الانتاج العالمي. ٣٧،٢ ٪ من انتاج العالم الرأسمالي . وتثبت ارقام سنة ١٩٧٢ ان الدول العربية حققت ٣٧،٥٪ من الانتاج الاجمالي للعالم الرأسمالي . وتثبت الارقام المستشهد بها بأن النفط العربي يلعب دورا أهم دائما في اقتصاد البلدان الرأسمالية ».

وتورد الصحافة السوفياتية ارقاما عن زيادة